

يتضمنها الاتفاق الفلسطيني - الاردني، وهذه الشروط هي:

«أولاً: الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٢٨.

«ثانياً: اداة ' الارهاب ' (يعني الكفاح المسلح).

«ثالثاً: الاعتراف باسرائيل مسبقاً.

«رابعاً: اجراء مفاوضات مباشرة».

وذكر خلف وجود شرط آخر لم يذكر ولم يعلن عنه وهو: «بعد قبول الشروط الاربعة السابقة، لا تتعهد الولايات المتحدة بان تنسحب اسرائيل من الضفة الغربية وغزة، ولا باجراء لقاء مع م.ت.ف.». وقال خلف: «ان ما تسعى اليه الولايات المتحدة هو ان يلتقي الاسرائيليون من خلال المفاوضات المباشرة مع وفد اردني فيه بعض الفلسطينيين الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية... وهذه هي طبيعة العرض الاميركي الذي تركزت اليه السياسة الاميركية في انحيازها الكامل لاسرائيل» (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٩/٧).

وذكر تقرير قدمه عرفات الى اجتماع المجلس الثوري لحركة «فتح» والى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حول جولة المبعوث الاميركي ان مورفي طلب موافقة الاردن والمنظمة على ثلاثة شروط لكي تقود واشنطن عملية التسوية. وورد التقرير الذي نشرته صحيفة «الخليج» الطيبانية، نقلاً عن مصدر فلسطيني «رفيع المستوى»، ان اول هذه الشروط هو تشكيل وفد اردني - فلسطيني للمفاوضات تحت اسم «وفد المملكة الاردنية - الفلسطينية الكونغرسالية»؛ والثاني ضرورة البدء الفوري للحوار التمهيدي بين وفد «المملكة الاردنية - الفلسطينية الكونغرسالية» وبين الولايات المتحدة خشية ظهور عقبات قد تعرقل عملية السلام فترة طويلة من الوقت، على ان يقدم الاردن وعداً بان يعقب الحوار بين امريكا والوفد مفاوضات مباشرة مع اسرائيل؛ والثالث اسقاط اي آمال عريضة على لقاء القمة الذي سيعقد بين الرئيسين الاميركي والسوفياتي، في تشرين الثاني (نوفمبر)، المقبل في جنيف، لان قضية الصراع العربي - الاسرائيلي ستحتل

«مرتبة متدنية، من الاهمية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٩/١).

التحرك السياسي بعد فشل مهمة مورفي

في اعقاب مغادرة المبعوث الاميركي، وتعليقاً على نتائجها، رفض ياسر عرفات اعتبارها ايجابية، ووصف قدوم مورفي الى المنطقة بانه «نوع من انواع الماطلة وتضييع الوقت، بسبب الحرج الذي شعرت به الادارة الاميركية نتيجة تنصلها من الوعود التي قدمتها لبعض القادة العرب». اضاف عرفات: «انني لم اصدق، في اي لحظة، وعود... [الادارة الاميركية] الكاذبة... انها محاولة لالهاء المنظمة» (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢٤). وحول نفس الموضوع نقلت صحيفة «الخليج» الطيبانية عن مسؤول فلسطيني قوله «ان الاتفاق الفلسطيني - الاردني قد دخل مرحلة الجمود» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٩/١) اوتم «وضعه على الرف ان لم يكن سقط نهائياً» (النهار، ١٩٨٥/٩/٥).

وفي ظل اجماع المراقبين على فشل جولة مورفي، شهدت الساحة الفلسطينية سلسلة من التحركات والاجتماعات تمت على اعلى المستويات. فعلى هذا الصعيد، تدارست اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح» والمجلس الثوري الوضع من جميع جوانبه. وتركز البحث في اجتماع اللجنة التنفيذية حول نجاح مؤتمر القمة والتحرك السياسي المطلوب، عربياً ودولياً، لتحريك الوضع في ضوء القرارات العربية الجديدة. وتوقف المجتمعون عند قرار القمة الخاص بالمؤتمر الدولي للسلام واعتبروه «موقفاً عربياً حازماً لمواجهة المناورات الاميركية الرامية الى الاستفراد بالمنطقة مرة ثانية بعد اتفاقات كامب ديفيد». وانطلاقاً من ذلك، اتخذت اللجنة التنفيذية قرارات للقيام بزيارات الى الدول الشقيقة وترتيب لقاءات مع قادة الدول الصديقة لوضع الجميع في صورة التحرك السياسي للمنظمة. وجرت مناقشة تناولت جولات المبعوث الاميركي مورفي في المنطقة. ومن خلال